

PROVISIONAL

S/PV.2960

27 November 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٦/٣٠

(الولايات المتحدة الأمريكية)	الرئيس :	السيد بيكرينغ
السيد فورونتسوف	الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد تاديسي		اثيوبيا
السيد مونتيانو		رومانيا
السيد بغيني اديتو نزنغيا		زائير
السيد لي داويو		الصين
السيد بلان		فرنسا
السيد تورنود		فنلندا
السيد فورتييه		كندا
السيد الاركون دي كيسادا		كوبا
السيد انيت		كوت ديفوار
السيدة كستانيو		كولومبيا
السيد رجالي		ماليزيا
		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السير ديفيد هاناي		وايرلندا الشمالية
السيد اللفي		اليمن

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,
2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٥٥إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثل الكويت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ، وأدعو ممثلي البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد أبو الحسن (الكويت) المقعد المخصص له على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد عبد الغفار (البحرين) ، والسيد موسى (مصر) ، والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة مجلس الأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لقطر يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة أعترم ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد النعمة (قطر) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الاول ممثل المملكة العربية السعودية . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : سعادة الرئيس ، يسرني

أن أهنيكم على توليكم رئاسة المجلس وأن أتمنى لكم التوفيق والنجاح . كما أعبر عن بالغ تقديري لسلفكم في رئاسة المجلس الشهر الفات السير ديفيد هاناي المندوب الدائم للمملكة المتحدة على الدور البارز الذي أداه في فترة رئاسته .

تقدرون ولا شك مدى الألم الذي نشعر به نحن العرب حين نقف هنا نشرح الجرائم التي يرتكبها نظام عربي ، لندينه ونحمله كامل المسؤولية ، لدى أعلى منبر للأمن الدولي في العالم ، بعد أن غزا دولة عربية شقيقة واستباح القيم وخرق الاعراف وتمرد على القانون وهدر الدماء وملك حقوق الناس .

العرب والمسلمون ، عبر تاريخهم ، وكل أعضاء المجلس على جانب كبير من معرفة التاريخ ، كانوا دائما ، حتى في الايام المظلمة في عهود تاريخهم ، يفتخرون ويتفاخرون بصفات اعتبروها عمودا فقريا لبنيتهم الاخلاقية وقاعدة ثابتة لكيانهم الاجتماعي ، كانوا يتفاخرون بحماية الضعيف ويتمسكون بالوفاء من أجل الوفاء ، كانوا يعتبرون حماية الاسير ، ورعاية حقوق الجار وحماية ذوي القربى واجبا يذودون عنه بكل قوتهم . كلها سجايا ملا الحديث عنها تاريخنا الادبي منذ ايام الجاهلية ، ثم جاءت رسالة الإسلام السماوية لتعززها وتنظمها وتغرسها ضمن السلوك الإسلامي .

لم نفتخر في تاريخنا بوصفنا عربا ومسلمين بالظالمين من الحكام ، ولم نمجد من أمراء الجيوش سفكة الدماء ومحللي النهب والسلب ، لقد كان أمثالهم قلة نادرة أذائهم تاريخ العرب والإسلام ليكونوا عبرة لمن يعتبر ، وجعلت سيرتهم مادة للدراسة الأولية ليكون سلوكهم عبرة يعرف الأطفال إذا كبروا سوء نتائجها .

ولم ينكر المنصفون من المؤرخين غير المسلمين أن من أول قواعد السلوك الإسلامي العدل ورعاية ذوي القربى والنهي عن ارتكاب المظالم وقد قال تعالى في كتابه الكريم "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون" . (سورة النحل ، الآية ٩٠) . فكيف نقيس سلوك النظام العراقي في الكويت ، ضد الكويتيين ، الشعب العربي المسلم ، وضد غير الكويتيين في الكويت ، على هذه الأسس .

لقد أثار عن رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم انه قال "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليسكت" . هذا التوجيه الخلقي الرفيع أين منه موقف النظام العراقي من جارته دولة الكويت ، أين منه تصرف النظام العراقي من الآلاف من الأجانب ضيوف البلاد ، الذين حولهم الى أسرى ورهائن يدفع بهم عزلا من السلاح الى خط النار . أين النظام العراقي من أبسط تعاليم الإسلام ومن أول قواعد السوك الإسلامي ، أين هو من أبواب الشهامة العربية التي بنى عليها العرب قواعد أمجادهم السابقة . يرتكب هذا كله في الوقت الذي تقف فيه الأمة العربية بكافة شعوبها على أبواب القرن الحادي والعشرين تتطلع الى أن تعطي الاجيال المقبلة دورها في صنع التاريخ ورفع راية المدنية وبناء دولة العلم والتقدم والدين على قواعد راسية من الاخلاق والقيم .

هذه المناظر المؤلمة التي شاهدتموها هذا الصباح ، معادة الرئيس ، أي ظلم هذا نشاهده أمامنا يمشي على الأرض وكأن الشهامة والكرامة قد تجمدتا في شرايين أصحابهما . لم يكن غزو العراق للكويت فتحا تاريخيا ، أو امتدادا عمرانيا أو

مدنيا ، أو عملا وحدويا بناء ، كان غزوا خارجا على كل الاعراف . وقد رأيتم اليوم من مناظر هذا الغزو ما تقشعر له الابدان ويندى له جبين الإنسانية ، ويخجل منه كل عربي ويرفض أن ينسبه المؤرخون الى قرابته .

سعادة الرئيس ، ليس في هذه الفرصة القصيرة مجال لتفصيل أنواع الجرائم التي ترتكب بعد أن قام عنا المندوب الدائم لدولة الكويت مشكورا بالبيانات التي سمعتم ورأيتم ، ويكفي القول إنه لم ينج من آلة التعذيب الجسدي والنفسي ومن وسائل الهوان التي يخجل منها الخجل ، عربي أو أجنبي ، سعودي أو كويتي ، مقيم أو زائر ، عاطل أو عامل . وقصة آلاف الرهائن التي تمثل على المسرح العالمي كل يوم جزء من المأساة المحزنة المخجلة وكان آلة الحكم العراقي أداة ترهيب ووسيلة قتل وتعذيب أربعة من المواطنين السعوديين ، على سبيل المثال ، يعملون في هيئة إغاثة إسلامية تابعة لرابطة العالم الإسلامي ، هبّت لمساعدة الشاردين المشردين من بيوتهم في الكويت الى الأراضي السعودية ، لتسعف حاجتهم في منطقة الحدود ، اختطفهم الجنود العراقيون وهم يقومون بمساعدة القادمين ، ورأوا في غياهب سجون العراق ، ومراكز التحقيق ، بعد أن نهبوا وضربوا وجردوا من كل موجوداتهم ما لا يتم إلا من عصابات قطاع الطرق . وأطلق سراحهم بعد أن شاهدوا في السجون بعض ما سمعتم في العرض الذي قدمه وفد الكويت هذا الصباح ، ولا أريد أن أدخل في تفصيل ما تعرّض له الدبلوماسيون ، وغير الدبلوماسيين ، سعوديين وغير سعوديين ، في الكويت والعراق ، مما يجرد النظام العراقي من أي موقع في ندوة الدول المتحضرة .

إن الذين سجلوا تاريخ الإسلام أفاضوا في ذكر الروايات عن عدل المسلمين ومعاملتهم ، وعن تمسكهم بانسانيتهم مع القريب والبعيد حين دخلوا بلدانا جديدة . يروي تاريخ العرب أن امرأة من أقباط مصر جاءت الى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه تشكو إليه عمرو بن العاص والي مصر الشهير حينذاك لأنه أخذ جزءا من بيت لها لإضافته إلى مسجد بنائه (المعروف حاليا بمسجد عمرو بين العاص بمصر) . فكتب الخليفة عمر إلى الوالي عمرو بن العاص يأمره أن يعيد إلى المرأة ما أخذ من بيتها فامتثل

الوالي لامر الخليفة فكانت هندمة المسجد غير مستقيمة حيث تم إنشاؤه حفاظا على حقوق المرأة القبطية ، ثم تم تقويم حدوده بمرور الزمن . وفي زمن الفتوحات التاريخية كان للعرب جولات تعرفونها ، أقاموا بها دولة المدنية والرقى على قاعدة ثابتة مسن الاخلاق والعدل والإنصاف . لم تكن دولتهم دولة النهب والسرقة ولا دولة القتل والسطو . ماذا يفعل النظام العراقي اليوم في الكويت ؟ هذا الذي رأيناه اليوم من المناظر التي يندى لها الجبين ، جبين كل عربي ، جبين كل مسلم ، بل جبين الإنسانية في القرن العشرين ؟ ومن المؤسف والمحزن أن نسمع دعاوى تريد التهاون مع هذا الموقف ومسايرة هذه الجرائم الى درجة المكافأة ، واسألهم ، أسأل ضمائرهم ، لو تعرّضت بلادكم وأهلكم لمثل ما رأينا ، ماذا تقولون ؟

(السيد الشهابي ، المملكة
العربية السعودية)

سعادة الرئيس ، إن العرب والمسلمين براء مما رايتم . إنه مخالف لكل ما قامت عليه عقيدتنا وكل عقيدة دينية ، إنه خروج على كل ما قام عليه تاريخنا الاخلاقي ، ونحن ننأى بالشعب العراقي الابي صاحب الامجاد التاريخية أن يتحمل مسؤولية ما يرتكب اليوم في الكويت باسمه ، إنما يتحمل مسؤولية هذه الاعمال فاعلوها .

ولابد للامة العربية والاسلامية ، وللمجموعة الدولية ، ولهذا المجلس ، أن يتحملوا مسؤولياتهم ، لرفع الظلم عن الكويت ، وردع الظالمين ، وعودة البلاد إلى أهلها ، كل شبر منها ، وعودة الشرعية إلى قلعته مرفوعة الرأس عزيزة الجانب ، وتحميل المسؤولين نتائج ما فعلوا وحفظ أمن المنطقة وبلدانها من غيهم وأخطار سوء نواياهم .

وإذ ينعقد مجلسكم الموقر بعد غد الخميس بعد أن لم يظهر من الجانب العراقي ما يوحي بأنه يولي قرارات المجموعة الدولية ومواقفها أي اعتبار أو تقدير وأنه سابر في ضلله باحتلال دولة الكويت ، ليتخذ المجلس موقفا حازما ، نأمل أن يعيد الأمور إلى نصابها ، قبل أن تغلت الأمور من عقالها ، فإننا ننادي أهل العقل أن يدركوا خطورة ما يقدم عليه النظام العراقي في عناده بكل ما لا يرضي الله ، ويخالف كل الشرائع ، ونحمله كامل المسؤولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة العربية

السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي السيد أحمد انغين أنساي ، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الاسلامي لدى الأمم المتحدة الذي وجه إليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت في الجلسة الـ ٢٩٥٩ . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أنساي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في مستهل كلمتي ،

سيدني الرئيس ، أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم في مجلس الأمن بشأن هذا البند الهام ألا وهو "الحالة بين العراق والكويت" .

لما يقارب أربعة أشهر تخضع دولة الكويت للاحتلال العراقي . لقد أصيب العالم الاسلامي بصدمة من جرّاء غزو دولة عضو في منظمة المؤتمر الاسلامي من قِبَل دولة عضو أخرى .

بعد ظهور الخلافات بين الدولتين بوقت قصير بعث الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، الدكتور حامد الغابد ، رسالتين إلى قائدي العراق والكويت أعرب فيهما عن القلق البالغ الذي تشعر به منظمة المؤتمر الاسلامي إزاء التوتر المتزايد في العلاقات بين العراق والكويت ، وحث القائدين على بذل قصارى جهدهما للتوصل إلى حل تفاوضي سلمي .

وإدراكا للأخطار الجسيمة التي تمثلها هذه الحالة بالنسبة للسلم والامن في منطقة الخليج برمتها ، وكذلك آثارها المدمرة المحتملة على تضامن الامة الاسلاميية ، ناشد الامين العام مرة أخرى في البيان العام الصادر في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ البلدين إبداء الحكمة وضبط النفس وإيجاد حل لخلافتهما بالطرق السلمية .

وقد قامت منظمة المؤتمر الاسلامي حال قيام الاعتداءات في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بإصدار بيان آخر من خلال أمينها العام أعرب فيه السيد الغابد عن عميق أسفه وحزنه لهذه الاحداث المأساوية التي تمثل تهديدا كبيرا لوثام واستقرار المنطقة والسلم والامن في العالم قاطبة . وقد أشار في بيانه إلى الالتزام الذي ينص عليه ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول الاعضاء ضد وحدة أراضي أية دولة عضو واستقلالها السياسي .

وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، اعتمد المؤتمر السنوي العادي الاسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية المنعقد في القاهرة آنذاك بيانا خاصا بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/21797 ، المرفق الثاني) أدان فيه العدوان العراقي المسلح على الكويت ورفض كل الآثار المترتبة عليه ، وقرر عدم الاعتراف بأي شيء ينجم عن هذا العدوان ، وطالب القوات العراقية بالانسحاب فورا من الاراضي الكويتية . كما أنه أيّد النظام الشرعي في الكويت بقيادة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، أمير الكويت

ورئيس مؤتمر القمة الاسلامي الخامس . وأكد المؤتمر بشكل لا لبس فيه تأييده الكامل من جديد للأمير وتضامنه معه ومع الكويت حكومة وشعباً .

ولأسف ، على الرغم من القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن ، لاتزال القوات العراقية تحتل الكويت مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ومواثيق جميع المنظمات الدولية الأخرى ومبادئ القانون والسلوك الدوليين . وتشكل الممارسات التي تقوم بها قوات الاحتلال في الكويت ضد المدنيين الكويتيين الأبرياء العزل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وكذلك اعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الاسلام ، وهو الاعلان المبني على مبادئ الاسلام النبيلة والتعاليم الاسلامية .

وتنص المادة ٣ من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الاسلام على ما يلي :

"في حالة استخدام القوة أو المنازعات المسلحة ، لا يجوز قتل من لا مشاركة لهم في القتال كالشيخ والمرأة والطفل ، وللجريح والمريض الحق في أن يداوى وللأسير أن يطعم ويؤوى ويكسى ، ويحرم التمثيل بالقتلى ، ويجب تبادل الأسرى وتلاقي اجتماع الأسرى التي فرقتها ظروف القتال . لا يجوز قطع الشجر أو إتلاف الزرع والضرع أو تخريب المباني والمنشآت المدنية للعدو بقصف أو نسف أو غير ذلك . " (S/21797 ، ص ١٨٦)

وفي الآونة الأخيرة ، ناشد الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي المنعقد في نيويورك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ العراق وقف حملته القمعية في الأراضي الكويتية المحتلة ، والافراج عن جميع رعايا الدول الثالثة ورهائنهم الذين أخذوا وتسهيل عودتهم إلى بلدانهم بسلامة وكرامة . كما ناشد العراق الالتزام بمبدأ حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية وتوفير الحماية لكل الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين في الكويت .

وفي هذا الصدد ، تنص المادة ٢١ من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الاسلام على

ما يلي :

"أخذ الانسان رهينة محرم بأي شكل من الاشكال ولاي هدف من الاهداف ."

(المرجع نفسه ، ص ١٨٩)

وفي الاجتماع التنسيقي المنعقد في نيويورك أعرب المؤتمر الاسلامي مرة أخرى عن تأييده الكامل للأمير وللكويت حكومة وشعباً وتضامنه مع الأمير ومع الكويت حكومة وشعباً ، وأكد من جديد تمحيه على السعي من أجل استعادة سيادة الكويت واستقلالها ووحدتها الإقليمية وعودة الحكومة الشرعية للكويت بقيادة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ، أمير الكويت ورئيس مؤتمر القمة الاسلامي الخامس .

ونحن نأمل في هذه الاوقات العصيبة ونبتهل أن تسود الحكمة دونما إبطاء . ويحدونا الامل ونبتهل أن تحل الشرعية محل هذه الحالة غير المقبولة بحيث نتفادى الكارثة التي ستحل بنا لا محالة نتيجة للحالة الراهنة المتفجرة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد أنساي على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ . المتكلم التالي ممثل مصر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد موسى (مصر) : السيد الرئيس ، أود ، وهذه هي المرة الاولى التي أتحدث فيها وأنتم تراسون المجلس ، أن أعبر عن شقتنا بتميز أداؤكم وبكياستكم ، وعن تمنياتنا لكم بالتوفيق في مهمتكم . كما يسرني أن أعبر عن اعجابنا بالاداء الجيد لسلفكم المندوب الدائم للمملكة المتحدة خلال رئاسته للمجلس في الشهر الماضي .

الموضوع المطروح على مجلس الامن اليوم يتعلق بواحدة من نتائج الفوز العراقي للكويت واحتلاله ، ويمثل مظهرا من المظاهر المؤسفة وعملا من الاعمال المدانة التي تقوم بها القوات العراقية باعتبارها قوات غازية تحتل أرض دولة أخرى وتخرق حقوق شعبها ومكانها من الدول الأخرى وحصانة السفارات والدبلوماسيين . وإذا كانت العناصر الأساسية لمكونات أية دولة تتمثل في الأرض والشعب والحكومة ، فقد قامت القوات العراقية بالاعتداء على الأرض الكويتية والمساس بسلامتها الإقليمية ، ثم راحت تتحصى شرعية نظامها ومسؤولية حكومتها ، وكذلك تمضي في إهانة شعب الكويت وتعمل على القضاء على مقوماته من خلال إجراءات تتعارض مع قواعد حقوق الإنسان ، وممارسات لا تتماشى مع نصوص اتفاقية جنيف الرابعة أو مبادئ القانون الدولي . وقد استمعنا هذا الصباح إلى عرض مؤثر للأساليب التي تتبعها قوات الاحتلال في معاملتها للمدنيين الكويتيين وفي تعاملها مع البنية الأساسية للكويت ومحاولاتها دفع الكويتيين إلى ترك منازلهم ومغادرة مدينتهم وهجرة بلدهم ، ولا أجد داعيا لأن أسرد تفاصيل ما تعرض له الناس والمنازل والبنوك والمتاجر في الكويت أو الإجراءات التي اتخذت أو تتخذ للقضاء على الشخصية الذاتية للشعب الكويتي بطمس معالمه الأثرية ونهب المخطوطات والوثائق التاريخية وإفساد كل ما حققته الكويت ، حيث أوضح العرض المؤثر هذا الصباح وكما أوضحت خطابات المندوب الدائم للكويت المتعددة لمجلس الامن نماذج من هذه الأساليب وأخص بالذكر منها ما تضمنته الوثيقة S/21694 المؤرخة ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ ، وتقارير منظمة العفو الدولية ، ومنها التقرير المتضمن في الوثيقة A/45/693 الصادرة في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فقد قامت سلطات الاحتلال بعمليات تهجير للمواطنين العراقيين إلى الكويت لكي يشغلوا أماكن ومنازل الكويتيين الذين دفعوا إلى المغادرة

أو الهروب ، وذلك في إطار مخطط تغيير التركيب الديمغرافي للشعب الكويتي ، وقد استمعنا إلى ما ذكره ممثل الكويت صباح اليوم من قيام سلطات الاحتلال بنهب الوثائق الكويتية الخاصة بإحصاءات السكان والسجل المدني الكويتي حتى تختلط الأمور ويصعب على السلطة الشرعية الكويتية أن تلم بطريقة سليمة بنتائج ما جرى منذ بدايات الاحتلال . ولكن يطمئنا أن نسخة مصدقا على محتها من سجل سكان الكويت متودع لدى الأمين العام ، وهي تشمل تسجيل السكان في الكويت حتى أول آب/أغسطس الماضي .

إن عبّر التاريخ تشير إلى أن عصر الاستعمار وقهر الشعوب قد انتهى ، كما أن الاحتلال مهما طال أمده لن يستمر أمام الإصرار على مقاومته ، والاحتلال العراقي للكويت لن يكون استثناء من هذه القاعدة ، كما لن يكون أي احتلال آخر . والاحتلال العراقي لا يواجه بالرفض من الشعب الكويتي فحسب ، بل من شعوب الأرض كافة ومن الأغلبية العظمى لدولها والتي ترفض مبدأ الدعاوى التاريخية الزائف ، وترفض مبدأ الغزو ، وترفض نظريات العدوان تحت أية دعاوى أو مبررات . ومن هنا فإنني أضم صوتي إلى صوت ممثل الكويت في مناقشة مجلس الأمن اتخاذ القرار اللازم للحفاظ على الذاتية الوطنية للشعب الكويتي وتسجيل كل مظاهر التخريب والاعتداء على هذه الذاتية حتى تحين ساعة العودة للحكومة الكويتية الشرعية ويتحرر الشعب الكويتي الشقيق من ربكة الغزو والاحتلال. وقد سبق لنا أن قلنا إن الحل الوحيد والجذري لاحترام حقوق الإنسان للشعوب الواقعة تحت الاحتلال هو إنهاء الاحتلال ويسري هذا على الكويت كما يسري على غيرها من الأراضي والبلاد المحتلة . هذا مبدأ أساسي تلتزم به السياسة الخارجية المصرية . ولقد أكد الرئيس حسني مبارك في بيان له مؤخرا بأنه لا تسامح في المبادئ وأقتبس مما ذكره ما يلي :

"إن الوضع الراهن للاحتلال والاضطهاد مرفوض تماما بالنسبة لنا وإنه لا مجال لأي حل إلا بالانسحاب العراقي الكامل وعودة الحكومة الشرعية للكويت" .

وأضاف الرئيس مبارك :

"بأنه في الأسابيع الصعبة القادمة لن ندخر وسعا في العمل من أجل الحل السلمي لأزمة الخليج ولكن يجب تحرير الكويت وتمحيص الخطأ واستئصال الظلم" .

السيد عبد الغفار (البحرين) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البدء
أن أقدم لكم التهنئة الخالصة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر متمنيا لكم
النجاح والتوفيق . كما أود أن أزجي خالص الشكر للسيد ديفيد هاناي ، المنسوبة
الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة الذي أدار أعمال المجلس خلال الشهر
الماضي بفعالية تستحق الاعجاب والتقدير .

لقد نُكبت الكويت وأهلها منذ الثاني من شهر آب/أغسطس من هذا العام بغزو
القوات العراقية التي انساحت جحافلها في الأراضي الكويتية لتعيث فيها فسادا مروعة
بممارساتها للمواطنين الآمنين بالاعتداء على أعراضهم وأموالهم . لقد انفجرت صورة
الحقد لدى الغزاة فزرعوا الفجور ونشروا الطفيان ومارسوا النهب والسلب دون اعتبار
لأواصر القربى التي تربط بين الشعبين الجارين أو مراعاة لأحكام الجوار وما تملئ به
المواثيق الدولية ، متجاهلين في ذلك مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم البغى
والعدوان وهتك الأعراض تحريما قاطعا .

إن بشاعة ممارسات القوات العراقية الغازية في الكويت قد كشفت أن مقترفي
تلك الأعمال قد مرقت عقولهم عن جادة الصواب ، وامتلأ الحقد في نفوسهم ، وران على
قلوبهم غشاوة من القسوة والغلظة التي هي ليست من طبائع الإنسان السوي .

فمنذ أن ابتليت الكويت بالاحتلال العراقي تتواتر الأخبار عن انتهاكات حقوق
الإنسان ضد المواطنين الكويتيين ومواطني الدول الأخرى القاطنين بالكويت . وفي هذا
الصدد أشارت نشرة "ميدل إيست واتش" الصادرة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
إلى وقوع انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وذلك استنادا إلى إفادات تفصيلية من مئات
اللاجئين الكويتيين وغيرهم في المملكة العربية السعودية ودول أخرى . وتوضح النشرة
في صفحتها الأولى بأنه في الشهر الثاني من الاحتلال أطلقت الحكومة العراقية يدا
أجهزتها القمعية لكبح جميع مظاهر الاحتجاج السلمي أو المقاومة التي عبّر عنها
الكويتيون ضد القوات العراقية التي بدأت عملية السلب والنهب منذ الأيام الأولى
للاحتلال .

وتلخص النشرة الاعمال التي تمارسها قوات الاحتلال العراقي في الكويت وماشهر هنا إلى بعضها بتصرف . أولا ، إعدام أشخاص دون محاكمة ، وقد تم إعدام أشخاص اتهمتهم قوات الاحتلال بالمقاومة المسلحة أو القيام بأعمال احتجاج سلمية . وتذكر هذه النشرة أيضا بأن قوات الاحتلال العراقية قد قتلت حوالي ٢٥٠ شخصا في الايام الثلاثة الاولى للغزو ، ثانيا ، مداومة البيوت ليلا بطرق عشوائية إما بحشا عن المشتبه بهم أو عن مواطني الدول الغربية . وقد تم اعتقال حوالي خمسة آلاف شخص ومن بينهم العديد من الاطفال ، ثالثا ، سوء معاملة المعتقلين وتعذيبهم أثناء التحقيق معهم . وقد تم اعتقال أشخاص بسبب صلة القربى لأشخاص آخرين أسماؤهم موجودة على قائمة المطلوب القبض عليهم ، رابعا ، استولت السلطات العراقية على جميع المستشفيات الحكومية واستولت أيضا على المعدات والأجهزة الطبية ونقلتها إلى العراق ، خامسا ، نهبت القوات العراقية الغازية المتاجر والأسواق والبيوت الخاصة ، واستولت على الأجهزة والمعدات الدراسية في جامعة الكويت والمدارس الحكومية .

لا شك أن هذه الممارسات تتعارض مع أحكام القانون الدولي ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهي تتنافى بما لا يدع مجالا للشك مع مبادئ الشريعة الاسلامية . ويعتبر الفقه الاسلامي العدوان العراقي ضد الكويت "جريمة حاربة" ، التي يطلق عليها بعض الفقهاء السرقة الكبرى ، لأن الغزو العراقي اقترن بالسطو والنهب وقتل النفس وهتك الاعراض . لذا فقد أباحت الشريعة الاسلامية دفع المائل سواء أكان فردا أو جماعة . والمائل لغة : من يهاجم الناس ويعتدي على حرمتهم ويقوم بقتلهم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل البحرين على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل قطر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد النعمة (قطر) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن

أتقدم إليكم بالشكر الجم الوافر على إعطائي الكلمة أمام مجلسكم الموقر ، وأن أتقدم

إليكم بالتهنئة الواجبة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر بما عهد فيكم مسن الخبرة والكفاءة ، شاكرًا في الوقت نفسه سلفكم سعادة المندوب الدائم للمملكة المتحدة على قيادته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم .

يجتمع مجلس الأمن هذه المرة للنظر في ناحية مؤلمة من نواحي العدوان العراقي على دولة الكويت ، هي الممارسات المخالفة للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة ولحقوق الانسان ، بل ولايسط مبادئ الحق والانسانية التي ارتكبتها ولاتزال ترتكبها القوات العراقية المحتلة في حق شعب الكويت والمواطنين الكويتيين الأباة الأبرياء . لقد سمعنا من سعادة المندوب الدائم لدولة الكويت تفاصيل تلکم الأعمال الشائنة مدعمة بالأدلة المادية وبشهادة شهود العيان ، ولا حاجة إلى استذکار ذلك كله ، أو الإطالة في التعليق عليه .

إن في كل ما سمعتموه وشاهدتموه لخیر دليل على همجية تلکم الممارسات وبربرية ذلك الاحتلال الرامي بكلکله على صدور أبناء شعب الكويت الشقيق والجاثم على أرواحهم بكل شروره وآثامه .

ولئن كان العدوان والاحتلال في حد ذاتهما عملا إجراميا في حكم القانون الدولي ، فإن الممارسات الشائنة لقوات الاحتلال العراقي في دولة الكويت هي الوجهة الثاني لذلك العمل المستهجن . وتلك الممارسات هي بدورها أعمال إجرامية يدينها القانون الدولي ، ويرتب عليها الجزاءات المناسبة .

وإنني لعلى ثقة تامة بأن مجلسكم الموفر لن يكتفي بالادانة الشديدة للممارسات العراقية المخالفة للقانون ولحقوق الانسان ، بل سوف يؤكد كذلك مسؤولية العراق عن تلك الممارسات ، وعن تعويض ما ترتب ويترتب عليها من أضرار للشخصيات العامة والخاصة . فالواقع أن مبدأ مسؤولية العراق عن تلك الأضرار بمختلف أنواعها مسلم به في القانون الدولي . وسوف يكون قرار مجلس الأمن بهذا المعنى متفقا كل الاتفاق مع أحكام القانون الدولي ذات العلاقة . وذلك انه إذا حدث أن احتلت قوات دولة ما إقليم دولة أخرى أو جزءا من اقليمها ، فإن تصرفات تلك القوات أو أفرادها تحكمها اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب . والعراق طرف في الاتفاقية المذكورة ، إذ أنه انضم إليها ، وأصبح انضمامه نافذ المفعول منذ عام ١٩٥٦ . فالعراق بذلك ملتزم بأحكام تلك الاتفاقية ، وهو يتحمل جزاء التصرف بالمخالفة لتلك الأحكام .

ودولة الكويت كذلك طرف في اتفاقية جنيف الرابعة التي انضمت إليها ، وأصبح انضمامها نافذ المفعول منذ عام ١٩٦٨ . وكون كل من العراق والكويت طرفا في تلك الاتفاقية يجعل انطباقها على الوضع الراهن في الكويت أمرا لا شبهة فيه ولا حاجة إلى الاستدلال عليه . وأراني محقا إن قلت أن المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة خير سند يؤكد تلکم الحقيقة التي تبين ، بجلاء أيضا ، أن جميع الكويتيين ، سواء كانوا شخصيات طبيعية أو معنوية ، مشمولون بحماية اتفاقية جنيف الرابعة ، ولهم كل الحقوق التي تترتب على مخالفة قوات الاحتلال لأحكام تلك الاتفاقية ، فيما يتصل بأرواحهم أو أبدانهم أو حرياتهم أو ممتلكاتهم .

ومتى شبتت مخالفة ممارسات قوات الاحتلال العراقي للقانون الدولي على هذا الوجه ، فإن مسؤولية الدولة المحتلة تكون قائمة وثابتة بصورة لا تحتمل الجدل ، لأن عناصر المسؤولية الدولية كلها متوافرة في الحالات التي نحن بصدها .

إننا ، إذ نستقرئ تلك الممارسات الانسانية من قبل الشقيق الغازي عيسى الشقيقة الكويت ، لا يدور في خلدنا مراد غير إقرار العدل في هذه الساعة التي يحتدم فيها جور الغازي . إننا نريد الحق في ساعة جيشان الباطل وطغيان المنكر . إننا نريد من الشقيق الغازي ، وقد حف الباطل جانبيه ، أن يرعوي ويرتدع . نريد لخلجات قلبه أن تنبض ، ولأحاسسه أن يتندى بمشاعر الخير . نريده أن يتسامى على حمأة الاطماع ، ولغهمه أن يتسع لادراك إرادة القافلة الدولية التي يقودها مجلسكم الموقر . إننا نريد للغازي أن يكون ربيباً ، بل خير ربيب ، وفيما كل الوفاء لتلك التربة الانسانية ، تربة العراق القديم ، العراق الذي كسا حقب الزمان أردانا غراء من الحكمة والمنطق ، هي والله هبة من هبات الله الجلى ، تبقى على كر الجديدين مشكاة من نور قديم . ما أحراه لو استحال في هذا الهشيم الجديد سناء من أمل وبارقة من رجاء ، يحفظ لتلك التربة العراقية الانسانية العربية القديمة شيئاً من تراثها المستلهم وحي الرسالات السماوية وهدى الدين الاسلامي الحنيف .

أجل ما أجدر بذلك الخلف الغازي أن يستلهم شيئاً من سلفه العظيم ويستوحي إضاءة عجلَى من ضياء تراثه الاسلامي حين شاع الإيمان بالسلم والعدل ، وأشرق بمعناها على الدنيا طراً ، وأعطى صورا خالدة تضاف إلى أشياء التاريخ الكبيرة ، هي غير تلك الصور الخجلى المبريرة التي شاهدها مجلسكم صباح هذا اليوم .

فكأنني بنخيل العراق الباسقات ، في كل شنية من شنايا جنوبه ، وكأنني بأشجار شماله الشماء تستصرخ أبناءها ، تستصرخ أبناء الرافدين : واغوشاه ، لقد آن للعقل أن يتوثب ، وللدراية أن تجد لها طريقاً يهدي السراة في ليل المحنة إلى الفرج ، ويلجم الغزاة باتخاذ قرار نهائي من مجلسكم الموقر يعيد لفاقدي الرشد رشدهم ، في تنفيذ ما اتفقت عليه إرادتكم الاممية .

إن ابتلاءنا بهذا الطغام المجانب للحق ليتجلى في بعد هذا الرهط الغازي عن إدراك الحقيقة . فأبينوها له بجلاء ليرعوي . إنه لم يدرك بعد إشراقة هذه الشمس الدولية التي تغمرنا بشعاعها . إن صورة الحقيقة في خيال الواهم مليئة بالدجى الأربد . وفي خيال الأغشى مليئة بالضباب . فأبينوا ، بقراركم المرتقب ، حقيقة وإرادة العدل والسلم . أبينوا ذلك النмир الرافد والشمع الغوار في صلب الانسانية الحية المتجهة إلى بحيرة المستقبل الآمن البعيد القرار ، ليجد فيه الظماء سردا وسلاما وأمنا وعدالة .

كم هو مؤلم ومقيت أن نرى ذلك العقوق والنكران لقيم الخير والهدى ، قيم الاسلام السمحاء التي تحفظ للجار حقه في حفظ داره وصون شماره ، وللشقيق حقه فيسي النجدة والعون ، لا الغزو والإغارة . أي والله ، كيف انقلبت موازين الخير في خلد الغزاة . كيف انتابهم ذلك الإعراض المتماذي عن رؤية الحقيقة التي شاهد بعض مورها مجلسكم الموقر . أي والله ، إنها لعمري محنة زجنا فيها أولئك الغلاة في البغي أصحاب الباطل .

ربي ، وامعتصماه . أنى تكون معالم الخلاص لهذه الامة المغلوبة ، إذ جانبها الحظ واشتجرت على قناها الخطوب ، وابتليت برهط من أبنائها لم يحضوا أمهم الرؤوم البر المرتجى ولا إخوتهم نفعا أو خيرا . أو نرتجي خيرا من شقيق يغزو أخاه ، أم يستوي حافظ عهدا ولافظه ومؤمنون بأوطان وكفار

أما أنتم يا أهل الكويت ، من قطن منكم بها ومن ظمن ، فلكم في هذا الندي الدولي سندا يلهمكم الصبر . فالامة لا ترقى في معارج خلودها إلا بالآلام . وقد يشارك الله آلام الانبياء جميعا ، وبارك آلام محمد حين أدى رسالته وحمل ثقل الكفاح والجهاد .

"ألم نشرح لك صدرك ، ووضعنا عنك وزرك ، الذي أنقض ظهرك" (مدق الله العظيم)
 إن أوزار الغزاة ستذرى ، وإن الحق سينتصر ،
 من مبلغ الشر أن الخير يصصره
 والبغي أن قوى الايمان تنتصر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل قطر على الكلمات

الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن غـزـو

الكويت واحتلالها وضـمها المزعوم تشكّل بـصـفـة خاصة انتهاكات واضحة وصريحة للقانون الدولي . وليس هناك مبرر لمحاولة العراق إلغاء عضو في الأمم المتحدة ذي سيادة . والاحتلال غير المشروع يجب - كما ذكر مجلس الأمن مرارا - أن ينتهي .

ومع هذا ، فإن العدوان والضم غير الشرعي ليسا هما الانتهاكين الوحيدين للشرعية في هذه المسألة . فهناك مجموعة أخرى من الانتهاكات تتعلق بالأعمال التي ترتكبها السلطات المحتلة ضد المدنيين في الكويت . إن وفد بلادي ليست لديه المصادر الخاصة به التي تمده بالمعلومات ، لكن الأنباء التي نتلقاها عن طريق الوكالات الإنسانية الدولية ومصادر عامة أخرى ، وكذلك الشهود الذين استمعنا إليهم صباح اليوم ، مقنعة للغاية ، ونحن نشعر بالصدمة والأسى .

إن العراق طرف في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . وتلك الاتفاقية التي تنطبق انطباقاً تاماً على أزمة الكويت تتضمن قواعد واضحة ومعتزفاً بها تتعلق بالمعاملة الإنسانية للسكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم تحت سيطرة دولة محتلة . وليس هناك شك في أن العراق ملزم بتلك القواعد .

إن استخدام القوة المادية ضد المدنيين ، والنهب ، والانتقامات ، وأخذ الرهائن ، وتدمير الممتلكات ، والعقاب الجماعي ، واستخدام المدنيين لحماية عمليات أو أهداف عسكرية ، كلها أعمال تحرمها اتفاقية جنيف الرابعة . ويجب أن يسمح للمستشفيات والأشخاص الذين يقدمون الخدمات الطبية للسكان بالعمل بطريقة طبيعية . ويجب توفير الحماية للضعفاء بشكل خاص مثل الأطفال تحت سن الخامسة عشرة . ولا يجوز للدولة المحتلة أن تجبر الأشخاص المحميين على الخدمة في القوات المسلحة أو أن تجبرهم على التجنيد . ويجب أن يسمح للصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنيين بممارسة نشاطهما الإنساني في الأراضي المحتلة .

وامتدادا الى تقارير يعتمد عليها ان العديد من هذه الاحكام - إن لم يكن معظمها - قد انتهكها أفراد عسكريون عراقيون وتحت قيادة ضباط محترفين خلال الاحتلال . وأولئك الأشخاص من المفروض أن يكونوا منضبطين عسكريا وتحت قيادة ضباط محترفين تلقوا التدريب الضروري في قوانين الحرب . وألاحظ في هذا الصدد ، أن المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة تقضي بأن على كل طرف التزاما بالبحث عن الأشخاص المشتبه في أن يكونوا ارتكبوا هذه الأنواع من الانتهاكات التي أشرت إليها وتقديهم الى المحاكمة أمام محاكمة . ولا يزال المبدأ الرئيسي الهام هو ، كما تذكر الاتفاقية نفسها في المادة ٢٩ منها أن :

"طرف النزاع الذي قد يكون الأشخاص المحميون بين يديه مسؤول عن المعاملة التي يلقيونها على أيدي عملائه ، بصرف النظر عن أية مسؤولية فردية قد تقع" (اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، الأمم المتحدة ، سلسلة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، رقم ٩٧٣ ص ٢٨٨)

إن الأفراد العسكريين العراقيين يتحملون عبئا متراكما من المسؤولية عن الأعمال غير المشروعة المرتكبة ضد المدنيين في الكويت المحتلة . ونحن نتوقع أن يلتزم العراق بهذه الالتزامات الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متكلمون آخرون في

هذه الجلسة . الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله ستحدد في المشاورات مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥